



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

A

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

الدورة السادسة عشرة

بوسان، جمهورية كوريا، 4-8 أيلول/سبتمبر 2017

آخر المستجدات في مجال تجارة الأسماك

موجز

تقدم هذه الوثيقة لمحة عامة موجزة عن الاتجاهات الأخيرة في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، مع التركيز بوجه خاص على أبرز الوقائع والتطورات التي طرأت على التجارة الدولية بالأسماك ومنتجات الأسماك منذ انعقاد الدورة الخامسة عشرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك (COFI:FT/XV)، أغادير، المغرب. وعلاوة على ذلك، تتناول الوثيقة أيضاً بعض القضايا التي تُعتبر ذات أهمية بالنسبة إلى مختلف أصحاب المصلحة في سلسلة القيمة الخاصة بالأسماك ومنتجات الأسماك المتداولة في التجارة الدولية.

الإجراءات التي يقترح اتخاذها من جانب اللجنة الفرعية

- توفير المعلومات بشأن التطورات في التجارة والتجربة ذات الصلة؛
- توفير توجيهات لعمل منظمة الأغذية والزراعة في المستقبل في مجال التجارة الدولية بمنتجات الأسماك، وبخاصة في ما يتعلق بتمكين البلدان النامية وصغار المشغلين من المشاركة بفعالية أكبر في هذه التجارة؛
- التعليق على حوار المنظمة مع أصحاب المصلحة على امتداد سلسلة القيمة وعلى التعاون القائم بين المنظمة والمنظمات الأخرى ذات الصلة في ما يتعلق بقضايا تجارة الأسماك.



يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)، وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة لتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

مقدمة

1- تعتبر الأسماك والمنتجات السمكية من بين أكثر السلع الغذائية المتداولة في العالم. وتلعب التجارة دوراً رئيسياً في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية كمواد لفرص العمل، ومورد للأغذية، ومولد للدخل، ومساهم في النمو الاقتصادي والتنمية والأمن الغذائي والتغذوي. وتعتبر الصادرات السمكية ضرورية للاقتصاد، بالنسبة إلى العديد من البلدان والعديد من المناطق الساحلية والنهرية والمناطق الجزرية والداخلية. ويعمل قطاع مصايد الأسماك في بيئة تتسم بالعمولة بصورة متزايدة، حيث أصبح بالإمكان إنتاج الأسماك في بلد معين وتجهيزها في بلد ثان واستهلاكها في بلد ثالث. وقد توسعت تجارة الأسماك بشكل كبير في العقود الأخيرة، ولكنها شهدت في العامين الماضيين تباطؤاً مثل إجمالي تجارة السلع. ومع ذلك، واصل قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية التوسع، خلال الفترة نفسها، حتى وإن كان ذلك أبداً مقارنة بالعقود الماضية، مع نمو الإنتاج والاستهلاك الإجماليين، على الرغم من ارتفاع أسعار العديد من الأنواع الهامة. وتقدم الأقسام التالية استعراضاً لأهم الأحداث ذات الصلة في هذا القطاع منذ انعقاد الدورة الخامسة عشرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك COFI:FT/XV في عام 2016، مع التركيز بشكل خاص على التجارة.

الجدول 1: الاتجاهات العالمية في لمحة

التغيير: بين 2016 و2026	التغيير: بين 2016 و2017	2026*	2017	2016	2015	2014	
							الإنتاج والاستخدام (ملايين الأطنان، الوزن الحي)
12.6	1.1	193.9	172.2	170.3	169.2	164.8	الإنتاج
0.6	0.4	91.7	91.2	90.8	92.6	91.1	مصايد الأسماك الطبيعية
23.8	3.8	102.1	82.5	79.5	76.6	73.7	تربية الأحياء المائية
11.1	-0.3	66.9	60.2	60.4	59.4	57.9	حجم التجارة
12.6	1.1	193.9	172.2	170.3	169.2	157.8	مجموع الاستخدام
16.3	1.1	177.4	152.5	150.9	148.8	146.3	الغذاء
-6.8	2.8	13.7	14.7	14.3	15.1	15.8	العلف
-44.0	-2.0	2.8	5	5.1	5.2	5.1	استخدامات أخرى
							مؤشرات العرض والطلب
							نصيب الفرد من استهلاك أسماك المائدة (كغ/سنة)
5.8	0.1	21.6	20.4	20.4	20.3	20.1	مجموع أسماك المائدة
-4.9	-0.8	9.1	9.6	9.6	9.9	10.0	من الصيد الطبيعي
13.3	2.6	12.5	11.0	10.7	10.5	10.1	من تربية الأحياء المائية

باستثناء الحيتان، والفقمات، وغيرها من الثدييات المائية والنباتات المائية. وقد لا يتطابق المجموع بسبب التقريب.

* المصدر لعام 2026: نموذج منظمة الأغذية والزراعة الخاص بالأسماك في التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للفترة

2026-2017.

نظرة عامة عن قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الإنتاج

2- سجل إجمالي إنتاج مصايد الأسماك حول العالم¹ نمواً جديداً في فترة 2014-2015 (الجدول 1)، ليصل إلى رقم قياسي بلغ 169 مليون طن في عام 2015. وتشير التقديرات الأولية لعام 2016 والتوقعات لعام 2017 إلى وجود زيادة إضافية طفيفة، مع توسع يبلغ أكثر من 32 مليون طن مقارنة بالعقد الماضي. وقد كانت تربية الأحياء المائية المحرك الرئيسي لهذه الزيادة، بمتوسط نمو بلغ 5.6 في المائة سنوياً في فترة 2005-2015. وتشير البيانات الأولية لعام 2016 والتوقعات لعام 2017 إلى مزيد من الارتفاع في إنتاج تربية الأحياء المائية، يصل إلى نحو 47-48 في المائة من إجمالي إنتاج الأسماك. وقد تباطأ معدل النمو السنوي لإنتاج تربية الأحياء المائية خلال السنوات القليلة الماضية²، ولكنه لا يزال واحداً من أسرع القطاعات المنتجة للأغذية المتنامية.

3- وعلى الرغم من الدور المتزايد لتربية الأحياء المائية في مجموع الإمدادات السمكية، لا يزال قطاع المصايد الطبيعية مهمناً بالنسبة لعدد من الأنواع وحيويها بالنسبة للأمن الغذائي المحلي والدولي. وخلال السنوات القليلة الماضية، تراوح الإنتاج الإجمالي لمصايد الأسماك الطبيعية بين 89 و93 مليون طن، مع تغيرات رئيسية حددتها أساساً تقلبات في صيد الأنشوفة في أمريكا الجنوبية. وبالإضافة إلى ذلك، وبفضل تحسين إدارة الموارد المختارة، أظهرت بعض المخزونات الانتعاش.

4- ولا تزال البلدان النامية، ولا سيما في آسيا، البلدان المنتجة المهيمنة خاصة في إنتاج تربية الأحياء المائية (الجدول 2). وللصين دور رائد في هذا القطاع، مع حصة تصل إلى 39 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي و65 في المائة من الإنتاج العالمي لتربية الأحياء المائية في عام 2015. وفي العام نفسه، كانت إندونيسيا والهند وفيت نام والولايات المتحدة الأمريكية وبيرو من المنتجين الرئيسيين الآخرين.

5- ومن المتوقع أن تستمر الاتجاهات المذكورة أعلاه في العقد المقبل³، مع نمو كبير يتأتى من تربية الأحياء المائية، الذي من المرجح أن يتجاوز إجمالي إنتاج مصايد الأسماك الطبيعية بحلول عام 2021. وباستثناء السنوات التي تأثرت بظاهرة النينو، من المتوقع أن تظل مصايد الأسماك الطبيعية العالمية مستقرة نوعاً ما خلال العقد المقبل، وذلك بفضل التقدم في إعادة بناء مخزونات سمكية معينة، وتنفيذ نظم إدارة أكثر قوة من قبل بعض الدول، والاستفادة الأمثل من الإنتاج السمكي من خلال خفض المصيد المرتجع والفاقد، مما سيؤدي إلى موازنة الضغط على الموارد التي لا تدار بفعالية.

¹ تستثني الإحصاءات عن إنتاج مصايد الأسماك والتجارة والاستهلاك في كل الوثيقة، جميع الحيتان والفقمات والتدييات المائية الأخرى والنباتات المائية. والبيانات المبلغ عنها هي تلك المتاحة في وقت إعداد هذه الوثيقة (أبريل/نيسان 2017). وعام 2015 هو آخر عام متاح للإحصاءات الرسمية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في منظمة الأغذية والزراعة.

² هناك مجموعة من العوامل التي تسهم في انخفاض معدلات النمو على الصعيد العالمي، وتشمل زيادة الأنظمة البيئية والأمراض الحيوانية المتعلقة بممارسات الإنتاج المكثف، ونقص في مواقع الإنتاج المناسبة، وانخفاض مكاسب الإنتاجية.

³ وفقاً لنتائج نموذج الفاو الخاص بالأسماك في التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2017-2026 (متوفر على العنوان التالي: www.agri-outlook.org)

الاستهلاك

6- يتم توجيه حصة متزايدة من إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية للاستهلاك البشري. وتلعب الأسماك والمنتجات السمكية دوراً حاسماً في التغذية والأمن الغذائي العالمي، لأنها تمثل مصدراً هاماً للعناصر المغذية والمغذيات الدقيقة. ويمكن لكمية صغيرة من السمك أن يكون لها أثر تغذوي إيجابي هام على النظام الغذائي النباتي، وهو ما ينطبق على كثير من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض وأقل البلدان نمواً. وتعتبر بروتينات الأسماك ضرورية في النظم الغذائية لبعض البلدان المكتظة بالسكان، التي قد ينخفض فيها المتناول الإجمالي من البروتين، وهي مهمة في النظم الغذائية للعديد من البلدان الأخرى، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى الصعيد العالمي، تمثل الأسماك حوالي 17 في المائة من الاستهلاك البشري للبروتينات الحيوانية.

7- وقد ازداد نصيب الفرد على مستوى العالم من الاستهلاك الظاهر للأسماك بشكل كبير خلال العقود القليلة الماضية، ليصل إلى 20.4 كيلوغرامات في عام 2016. وقد كان الدافع وراء هذا التوسع في الطلب مزيجاً من النمو السكاني وارتفاع الدخل والتحضر، كما يسرّه التوسع الكبير في إنتاج الأسماك وقنوات توزيع أكثر كفاءة. كما لعبت التجارة الدولية دوراً هاماً في توسيع نطاق استهلاك الأسماك من خلال توفير خيارات أوسع للمستهلكين. وتشكل الواردات نسبة كبيرة ومتنامية من الأسماك المستهلكة في أمريكا الشمالية، وأوروبا، وأفريقيا، وذلك نتيجة للطلب المستقر، كذلك على الأنواع غير المنتجة محلياً، مقابل ثبات أو تدهور إنتاج مصايد الأسماك المحلية. ومن المتوقع أن يزداد هذا الاعتماد خلال العقد القادم. فعلى سبيل المثال، في عام 2026، ينبغي أن تصل حصص واردات الأسماك من إجمالي إمدادات أسماك المائدة إلى 80 في المائة في أمريكا الشمالية، و65 في المائة في أوروبا، و42 في المائة في أفريقيا.

الجدول 2: الحصة النسبية في قطاع مصايد الأسماك بحسب المناطق الجغرافية والاقتصادية (2015)

صادرات مصايد الأسماك	ورادات مصايد الأسماك	إجمالي إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية			
		تربية الأحياء المائية	مصايد الأسماك الطبيعية	مصادر الأسماك	
الحصة من القيمة الإجمالية (%)		الحصة من الكمية الإجمالية (%)			
32.6	38.9	89.3	54.7	70.4	آسيا
4.1	4.4	2.3	9.5	6.2	أفريقيا
1.3	1.9	0.5	2.3	1.5	أمريكا الوسطى
2.4	9.9	3.0	10.1	6.8	أمريكا الجنوبية
17.6	8.3	0.8	6.7	4.0	أمريكا الشمالية
40.6	34.6	3.9	15.3	10.1	أوروبا
1.4	2.2	0.2	1.5	0.9	أوسيانيا
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	العالم
29.3	53.9	94.1	73.2	82.7	البلدان النامية
70.7	46.1	5.9	26.7	17.3	البلدان المتقدمة
2.5	6.0	10.6	13.2	12.0	بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض

8- وعلى الرغم من الزيادة الإجمالية في توافر الأسماك لمعظم المستهلكين، فإن هناك تفاوتاً كبيراً في ما بين البلدان والأقاليم وداخلها وذلك من حيث الكمية والأنواع التي يستهلكها الفرد، والمساهمة اللاحقة في المتحصل التغذوي. ولا يشكل التوافر والدخل المتاح العاملين الوحيدين في زيادة استهلاك الأسماك. ومن الواضح أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تؤثر أيضاً بشكل قوي على مستوى استهلاك الأسماك بين البلدان وفي داخلها، من حيث الكمية والأنواع المستهلكة. ويكمن التحدي على المدى الطويل لصانعي السياسات في المحافظة على استهلاك الفرد للأسماك وتحسينه.

9- ومن المتوقع أن يصل الاستهلاك الفردي في العقد القادم إلى 21.6 كيلوغرامات في عام 2026، مع توسع كبير في الطلب في البلدان النامية. ومن المتوقع أن تنشأ حصة متزايدة من استهلاك الأسماك من إنتاج تربية الأحياء المائية، الذي يُتوقع أن يمثل 58 في المائة من إجمالي أسماك المائدة المستهلكة في عام 2026، وأن يزداد نموه في العقود القليلة المقبلة. وسيزداد الاستهلاك في جميع القارات، باستثناء أفريقيا، وتظهر آسيا أسرع معدلات النمو. ويعزى الانخفاض في نصيب الفرد من استهلاك الأسماك في أفريقيا إلى النمو السكاني بوتيرة أسرع من العرض. وإن ذلك مثير للقلق من حيث الأمن الغذائي، نظراً للدور الحاسم الذي تلعبه بروتينات الأسماك في العديد من البلدان الأفريقية.

التجارة

10- يتم تصدير حصة كبيرة من إجمالي إنتاج الأسماك (حوالي 35 - 36 في المائة، ما يعادلها بالوزن الحي)، مما يعكس درجة انفتاح هذا القطاع واندماجه في التجارة الدولية. وقد زادت التجارة الدولية بالأسماك والمنتجات السمكية بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية، وبلغت ذروتها، أي 148 مليار دولار أمريكي، في عام 2014. غير أن القيمة التجارية انخفضت في عام 2015 بحوالي 12 في المائة لتصل إلى 133 مليار دولار أمريكي. ويعزى بهذا الانكماش إلى عدة أسباب منها ضعف الأسواق الناشئة الرئيسية وانخفاض أسعار عدد من الأنواع المهمة. إلا أن السبب الرئيسي الكامن وراء هذا الانخفاض هو مكاسب قوية للدولار الأمريكي مقابل عملات متعددة، ولا سيما عملات الدول الرئيسية المصدرة للمأكولات البحرية مثل الاتحاد الأوروبي (منظمة عضو) والنرويج والصين. وقد حدث هذا الانخفاض من حيث القيمة بشكل رئيسي، مع انخفاض محدود في أحجام التداول.

11- وفي عام 2016 (143 مليار دولار أمريكي)، استعادت تجارة المنتجات السمكية جزءاً من الانخفاض الذي سجلته في عام 2015. ويعزى بهذا النمو من حيث القيمة أساساً إلى تحسن أسعار عدد من السلع الغذائية البحرية المتداولة تجارياً للغاية، ولا سيما سمك السلمون. ووفقاً لمؤشر أسعار الأسماك لمنظمة الأغذية والزراعة، فإن متوسط الأسعار الدولية للأسماك ارتفع بنسبة 7 في المائة في النصف الثاني من عام 2016 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

12- ويشير الاتجاه في الأشهر الأولى من عام 2017 إلى أن التجارة في المنتجات السمكية ظلت مستقرة نوعاً ما أو سجلت انخفاضاً طفيفاً مقارنة بعام 2016. وتشير التوقعات حتى عام 2026 إلى أن تجارة الأسماك ستستمر في التوسع حتى ولو بمعدل أبطأ مما كانت عليه في العقد الماضي. وهذا التباطؤ في تجارة الأسماك ليس ظاهرة منعزلة لأنه يحدث أيضاً بالنسبة إلى الزراعة والتجارة العالمية في البضائع. وتعود هذه الاتجاهات العامة إلى سلسلة من العوامل منها انخفاض الناتج

المحلي الإجمالي، وضعف نمو الطلب، وتباطؤ الزيادة في تشكيل سلسلة التوريد العالمية، وتباطؤ الإصلاحات التجارية، والتغيرات المستمرة في هيكل الاقتصاد الصيني الذي يظهر قطاعاً تجارياً يوضح.⁴

13- ولا تزال البلدان المتقدمة تهيمن على الواردات السمكية (الجدول 2)، على الرغم من انخفاض حصتها في السنوات الأخيرة (71 في المائة من الواردات العالمية في عام 2016 مقابل 80 في المائة في عام 2006 و84 في المائة في عام 1996). وتشكل وارداتها السوق وتوفر للعديد من المنتجين حافزاً للإنتاج والمعالجة والتصدير. وهي تأتي من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

14- ونظراً لاعتماد البلدان المتقدمة على الواردات لتلبية الاستهلاك المحلي، فإن التعريفات الجمركية المفروضة على الأسماك منخفضة نوعاً ما في هذه البلدان، وإن كان ذلك مع وجود استثناءات قليلة (أي بعض المنتجات ذات القيمة المضافة أو الأنواع المختارة). وقد سمح ذلك للبلدان النامية بتوريد منتجات الأسماك إلى الأسواق في البلدان المتقدمة من دون أن تواجه رسوماً جمركية باهظة، وتوسيع صادراتها، على الرغم من مشاكل الوصول إلى الأسواق المتعلقة بالتدابير غير الجمركية. ويتبع هذا الاتجاه توسع عضوية منظمة التجارة العالمية، ودخول عدد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف حيز التنفيذ وارتفاع الدخل القابل للتصرف في الاقتصادات الناشئة.

15- وبالنسبة إلى العديد من البلدان النامية تمثل تجارة الأسماك مصدراً هاماً للعائدات بالنقد الأجنبي، بالإضافة إلى الدور الهام للقطاع في توليد الدخل وفرص العمل والأمن الغذائي والتغذية. وفي عام 2016، بلغت قيمة صادرات البلدان النامية 76 مليار دولار أمريكي، ووصلت إيراداتها الصافية لتصدير الأسماك (الصادرات ناقص الواردات) 36 مليار دولار أمريكي، أي أعلى من جميع السلع الزراعية الأخرى مجتمعة. وبالإضافة إلى ذلك، خلال السنوات القليلة الماضية، زادت البلدان النامية وارداتها السمكية لإمداد قطاعها المعنية بتجهيز الأسماك لمزيد من إعادة التصدير، ولتلبية الزيادة في الاستهلاك المحلي.

16- وخلال العامين الماضيين، أكدت الصين دورها الرئيسي بصفقتها المنتج والمصدر الرئيسي للأسماك والمنتجات السمكية (20.1 مليار دولار أمريكي في عام 2016) وثالث أكبر مستورد (8.8 مليارات دولار أمريكي في عام 2016). وتعزى الزيادة في واردات الصين جزئياً إلى الاستعانة بمصادر خارجية للتجهيز من الدول الأخرى، ولكنها تعكس أيضاً الاستهلاك المحلي المتزايد في الصين للأنواع غير المنتجة محلياً. وتشير التوقعات لعام 2017 إلى تراجع في الصادرات (-14 في المائة)، ولكن إلى زيادة في الواردات (12 في المائة).

⁴ Monarch, R. و Lewis, L.T. أسباب التباطؤ التجاري العالمي، 2016. www.federalreserve.gov/econresdata/notes/ifdp-notes/2016/causes-of-the-global-trade-slowdown-20161110.html

17- وظل النرويج المصدر الرئيسي الثاني، تلتها فييت نام، التي أصبحت المصدر الثالث الرئيسي منذ عام 2013، وتجاوزت بذلك تايلند. وقد شهدت تايلند انخفاضا كبيرا في الصادرات منذ عام 2012، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض إنتاجها للجمبري بسبب مشاكل الأمراض. ولكلا البلدين الآسيويين قطاع تجهيز هام يساهم إلى حد كبير في الاقتصاد من خلال خلق فرص العمل والتجارة.

18- ويعتمد كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان اعتمادا كبيرا على الواردات السمكية لتلبية الاستهلاك المحلي. وفي عام 2016، شكلت وارداتها مجتمعة 64 في المائة من حيث القيمة و59 في المائة من حيث الكمية من الواردات العالمية للأسماك والمنتجات السمكية. ويشكل الاتحاد الأوروبي إلى حد بعيد، أكبر سوق لواردات الأسماك، بلغت قيمتها 52.2 مليار دولار أمريكي في عام 2016 (27.2 مليار دولار أمريكي إذا تم استبعاد التجارة داخل الاتحاد الأوروبي)، أي بزيادة 11 في المائة عن عام 2015. وقد تجاوزت الولايات المتحدة اليابان، الذي يعد تقليديا أكبر مستورد للأسماك، في عام 2011 ومجددا منذ عام 2013. وفي فترة 2012-2015، انخفضت الواردات السمكية اليابانية بنسبة 25 في المائة، وذلك أيضا بسبب ضعف العملة، مما جعل الواردات أكثر تكلفة. ثم تعافت هذه الواردات بنسبة 5 في المائة في عام 2016، ومن المتوقع أن تنخفض بنسبة 6 في المائة في عام 2017. وفي عام 2014، وصلت الواردات السمكية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ذروتها، 21.3 مليارات دولار أمريكي، وبعد انخفاض بنسبة 7 في المائة في عام 2015، وصلت إلى 20.5 مليارات دولار أمريكي في عام 2016. وتشير التقديرات الأولية لعام 2017 إلى انخفاض طفيف.

19- وقد مكنت أنظمة التوزيع المحسنة، فضلا عن التوسع في الإنتاج، من زيادة التجارة الإقليمية، على الرغم من أنه في الكثير من الحالات، لا تنعكس هذه التجارة على نحو كاف في الإحصاءات الرسمية، ولا سيما بالنسبة إلى أفريقيا. وتتأثر هذه التجارة، وقد تكون محدودة، بسبب ارتفاع الرسوم الجمركية على الأسماك والمنتجات السمكية التي لا تزال تطبق في العديد من البلدان النامية، والتي يمكن أن تعكس السياسات المالية أو تدابير حمائية. ومع مرور الزمن، وبفضل اتفاقات تجارية إقليمية وثنائية، من الحتمي أن تتراجع هذه التعريفات أكثر، في البلدان النامية أيضاً مع بعض الاستثناءات الممنوحة لأقل البلدان نمواً. كما سيتم تشجيع التجارة الإقليمية عن طريق اتخاذ تدابير تهدف إلى تسهيل التجارة، بما في ذلك المعابر الحدودية والتخليص الجمركي.

الأنواع الرئيسية

20- أصبحت التجارة بالأسماك والمنتجات السمكية أكثر ديناميكية ومتميزة بين الأنواع وأشكال المنتجات. وذلك يعكس الاختلافات في أذواق المستهلكين وتفضيلاتهم، مع أسواق تتراوح بين الحيوانات المائية الحية ومجموعة واسعة من المنتجات المصنعة. ومنذ عام 2013، أصبحت أسماك السلمون والتروت من أكبر السلع من حيث القيمة، يليها الجمبري والروبيان وسمك القاع والتونة. ومع ذلك، يتم تداول عددا كبيرا من الأسماك المنخفضة القيمة نسبياً، ليس فقط على الصعيد الوطني، ولكن أيضا على المستويين الإقليمي والدولي.

21- ومع الزيادة الهائلة في إنتاج تربية الأحياء المائية، تتكون حصة متزايدة من التجارة الدولية بالأسماك من المنتجات المستزرعة. ومن المؤسف أن إحصاءات التجارة الدولية لا تميز بين المنتجات البرية والمنتجات المستزرعة. ومن ثم فإن التقسيم الدقيق بين منتجات مصايد الأسماك الطبيعية وتربية الأحياء المائية في التجارة الدولية مفتوح أمام التفسيرات. وتشير التقديرات إلى أن منتجات تربية الأحياء المائية تمثل ما يتراوح بين 21 و26 في المائة من الكميات المتداولة، ولكنها تمثل ما يتراوح بين 34 و36 في المائة من حيث القيمة، وهو ما يدل على أن جزءاً هاماً من الصناعة موجه للتصدير، ويجهز المنتجات ذات القيمة العالمية نسبياً الموجهة إلى الأسواق الدولية. وإذا أخذت في الاعتبار المنتجات الموجهة للاستهلاك البشري فقط، تزيد النسبة إلى ما يتراوح بين 27 و29 في المائة من الكميات المتداولة في التجارة وما يتراوح بين 36 و38 في المائة من حيث القيمة.

القضايا ذات الصلة بالتجارة الدولية

22- في ما يلي بعض القضايا الرئيسية للتجارة الدولية بالأسماك:

- العلاقة بين سياسات إدارة مصايد الأسماك، وتوزيع الحقوق، والاستدامة الاقتصادية للقطاع؛
- قلق الجمهور العام وقطاع التجزئة المتزايد حيال الصيد الجائر لبعض المخزونات السمكية، مع التحولات نحو استهلاك الأنواع التي تعتبر أكثر استدامة؛
- زيادة الوعي بشأن أهمية خفض الصيد المرتجع، والصيد العرضي، والفاقد والمهدر من الأسماك؛
- دور القطاع الصغير النطاق في إنتاج الأسماك والتجارة؛
- تزايد القلق حول الظروف الاجتماعية وظروف العمل ضمن القطاع ومورديه؛
- الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وأثره على سلسلة القيمة؛
- تأثير زيادة كبيرة في الواردات على قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المحلية؛
- عوامة سلاسل التوريد، مع الاستعانة بمصادر خارجية للإنتاج بشكل متزايد؛
- الزيادة الكبيرة في إصدار الشهادات، بما في ذلك التوسيم الإيكولوجي، وتزايد الطلب على المنتجات المعتمدة من جانب تجار التجزئة وأصحاب العلامات التجارية، وتأثيرها المحتمل على وصول البلدان النامية إلى الأسواق؛
- الحاجة إلى نظم جديدة للتتبع؛
- عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم اليقين التجاري الناجمين عن استخدام الحواجز غير التعريفية لزيادة الحماية؛
- وجود تعريفات جمركية مرتفعة على الواردات في البلدان النامية تحول التدفقات التجارية وتعيق التجارة الإقليمية؛
- أثر اتفاقات التجارة الضخمة على التدفق الدولي للمنتجات السمكية؛
- تقلب أسعار السلع بشكل عام وأثر ذلك على المنتجين وعلى المستهلكين أيضاً؛
- تقلب أسعار صرف العملات وتأثيرها على تجارة المنتجات السمكية؛
- أسعار وتوزيع الهوامش والفوائد على امتداد سلسلة القيمة لمصايد الأسماك؛

- الحاجة إلى القدرة التنافسية للأسماك والمنتجات السمكية مقابل غيرها من المنتجات الغذائية؛
- حالات الغش في تسمية الأسماء التجارية للأسماك والمنتجات السمكية؛
- صعوبة تلبية القواعد الصارمة للجودة والسلامة من قبل العديد من البلدان؛
- المخاطر والفوائد المتصورة والحقيقية لاستهلاك الأسماك؛
- التصورات بشأن قطاع تربية الأحياء المائية ومنتجاته.

23- ويتم تحليل بعض هذه المسائل في الأقسام التالية، ولا سيما تلك المتعلقة بالوصول إلى الأسواق، والتتبع، والغش، وإصدار الشهادات.

الوصول إلى الأسواق

24- وهناك عدة عوامل لها تأثير على أداء البلدان المصدرة للوصول إلى الأسواق الدولية. وتشمل هذه المسائل المشاكل المرتبطة بالهياكل الداخلية لبعض البلدان. وعلى الرغم من التقدم الفني والابتكارات، لا يزال العديد من البلدان، وخاصة البلدان ذات الاقتصادات الأقل نمواً، يفتقر إلى البنية التحتية الملائمة والخدمة، ما يمكن أن يؤثر على جودة المنتجات السمكية، فيساهم في خسارتها أو الصعوبة في تسويقها.

25- وقد تؤثر التدابير غير الجمركية على التجارة من خلال تطبيق معايير المنتجات المطلوبة، والرقابة على تدابير الصحة والصحة النباتية، وإجراءات ترخيص الاستيراد وقواعد المنشأ، وتقييمات المطابقة، وغيرها. ويمكن أن تتأثر التجارة أيضاً بالطرق المحددة التي تعالج بها التصنيفات الجمركية وإجراءات تحديد القيمة والتخليص الجمركية، بما في ذلك طول إجراءات إصدار الشهادات أو ازدواجيتها. وفي المستقبل القريب، سيؤدي التنفيذ الكامل لاتفاق تيسير التجارة التابع لمنظمة التجارة العالمية، والذي دخل حيز النفاذ في عام 2017، إلى تسريع الحركة وتخليص البضائع عبر الحدود، مما يحد من هذه التأثيرات السلبية على التجارة.

26- ويمكن ربط الآثار الأخرى على التجارة بالحواجز التقنية أمام التجارة، التي تشير إلى اللوائح والمعايير التقنية التي تحدد الخصائص المحددة للمنتج. ويتضمن اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة قواعد تهدف صراحة إلى منع تلك التدابير من أن تشكل حواجز لا داعي لها، وإن كانت لا تزال قائمة وتتسبب في إيجاد صعوبات أمام التجار. وتشمل هذه التدابير أيضاً الإجراءات التقنية التي تؤكد امتثال المنتجات للمتطلبات المنصوص عليها في اللوائح والمعايير التي تنطبق على المنتجات المنتجة محلياً والواردات على حد سواء.

27- ويمكن أن تشكل القدرة على الالتزام بمتطلبات الاستيراد المتطورة باستمرار، تحدياً بالنسبة لمعظم البلدان المصدرة. ويشمل ذلك المجالات مثل الجودة والسلامة، ولكنها ترتبط أيضاً بصورة متزايدة بالمعايير التقنية، والتوسيم، ومؤخراً بإصدار الشهادات الطوعية. وينبغي توفير بناء القدرات، والتدريب ونقل الخبرة والدراية للاستجابة إلى هذه المتطلبات. وغالباً ما تكون الاستثمارات ضرورية في البنية التحتية، وبخاصة لتحسين سلسلة التبريد ابتداءً من موقع الإنزال أو الحصاد وعلى امتداد كامل سلسلة الإمداد. وقد تمّ التركيز بصورة خاصة حتى الآن على الإنتاج الموجه إلى التصدير،

إنما يبقى أيضاً العديد من الاحتياجات الكبيرة غير الملبّاة من حيث تحسين البنية التحتية المحلية لتوزيع الأسماك والمنتجات السمكية في بلدان عديدة في العالم. وتقوم منظمات ووكالات دولية، وكذلك البلدان المستوردة بمجدّ ذاتها، بتوفير بعض الأنشطة لبناء القدرات، إنما من البديهي أنه ثمة حاجة إلى مزيد من الدعم، بما في ذلك من خلال مبادرات مثل مبادرة منظمة التجارة العالمية بعنوان "المعونة من أجل التجارة".

الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

28- وفر بدء نفاذ الاتفاق الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، في يونيو/حزيران 2016، أداة قوية أمام المجتمع الدولي لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. ولكن تنفيذ اتفاق التدابير التي تتخذها دولة الميناء لن يؤدي إلى إيقاف الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم لوحده. فهناك مسؤوليات في ما يتعلق بإدارة مصائد الأسماك تقع على عاتق الدول، وفقاً لأدوارها وقدراتها كدول الميناء، والعلم، والدول الساحلية، والأسواق. وفي حين أن اتفاق تدابير دولة الميناء هو أول صك دولي ملزم يستهدف تحديداً الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، فإنه جزء من مجموعة صكوك دولية، تعالج عند تنفيذها معاً هذه المسؤوليات بقدراتها المختلفة ومن زوايا مختلفة. وبغية تحقيق أقصى قدر من الفعالية لاتفاق تدابير دولة الميناء في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، لا ينبغي تنفيذه تنفيذاً تاماً ومن قبل أكبر عدد ممكن من البلدان فحسب، بل يجب دعمه أيضاً بتحسين أداء دول العلم في ما يتعلق بمسؤولياتها الدولية (على النحو المبين في الخطوط التوجيهية الطوعية لأداء دولة العلم)، واستكمالها بالوصول إلى الأسواق والإجراءات التجارية، مثل التتبع وتوثيق المصيد.

29- وقد كان التقدم الذي أحرزته دول السوق في صياغة تلك المخططات بطيئاً عامة، وعلى دورها المحتمل في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم أن يكون محط تقدير أكبر. ولكن الإجراءات المتخذة في السنوات الأخيرة من قبل أسواق استيراد رئيسية لمنع استيراد منتجات الأغذية البحرية الناجمة عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم قد حفزت البلدان حول العالم على تعجيل جهودها وقدراتها لكي تراقب بفعالية عمليات الصيد في البحر وإنزالات المصيد في موانئها.

30- وعلاوة على ذلك، واعترافاً بتأثير منتجات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم على سلاسل التوريد، بدأ قادة سوق الأغذية البحرية بالاستثمار في نظم للتتبع خاصة بهم من أجل ضمان توريد المستهلكين بمنتجات من مصادر مستدامة وقانونية. وبالإضافة إلى ذلك تم اعتماد خطط لتوثيق المصيد وإصدار شهادات له وتنفيذها من قبل المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك بهدف تحسين امتثال الدول التي لديها إجراءات للحفاظ والإدارة بشأن أرصدها السمكية. غير أن آليات التتبع تبقى نادرة وكثيراً ما يصل المصيد الناتج عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم مباشرة إلى أسواقهم أو يتم تبييضه من خلال منشآت للتجهيز حيث تكون الضوابط ضعيفة أو معدومة.

31- وعلى وجه الخصوص، فإن تنفيذ اتفاق تدابير دولة الميناء، بالتآزر مع الخطوط التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن خطط توثيق المصيد والسجل العالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبرّدة وسفن التموين (السجل العالمي)، يمكنه أن يحسن بشكل كبير من قدرة الإدارات الوطنية وكذلك المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك على الحد من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

32- وفي هذا الصدد، ينبغي تشجيع الحكومات وأصحاب المصلحة بقوة على اعتماد إجراءات فعالة تتعلق بالتجارة والسوق من شأنها توفير منافع طويلة الأجل لاستدامة موارد الصيد لديهم.

التتبع في الأسواق الرئيسية

33- أصبح توثيق المصيد وتتبع منتجات مصايد الأسماك الطبيعية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم شرطاً بشكل متزايد للمنتجات التي تدخل أسواق الاستيراد الرئيسية. وفي هذا السياق، اعتمد الاتحاد الأوروبي لوائح⁵ تحدد الشروط الإلزامية لإصدار شهادات المصيد، والتوسيم، والتتبع، من أجل الوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، للوصول إلى هذا السوق، تتطلب المنتجات السمكية شهادة مصادق عليها من سلطة مختصة في البلد المصدر، بالإضافة إلى شهادة صحية تفي بمعايير الصحة والصحة النباتية. غير أن هذه اللوائح لا تتطلب شهادة مصيد لتتبع المنتجات للتجارة داخل الاتحاد الأوروبي أو للصادرات من بلد عضو في الاتحاد الأوروبي إلى بلد ليس عضواً في الاتحاد الأوروبي.

34- وقد عانت عدة بلدان نامية من آثار لوائح الاتحاد الأوروبي لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وتلقت بشكل أساسي بطاقات صفراء و/أو حمراء، التي تحذر من تجارة الأسماك، أو تمنعها، من البلدان التي لديها سفن تحمل علمها، والتي حدد الاتحاد الأوروبي أنها تمارس الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. ولهذا الإجراء على المستوى القطري آثار على جميع الصيادين (التجارين والحرفيين) والمجهزين/المصدرين من البلد الذي تلقى البطاقة الحمراء، سواء كانوا أو لم يكونوا مشاركين في النشاط غير القانوني. وبالتالي، من المهم بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد على صادرات الأسماك أن تفهم هذه اللوائح ومتطلبات التوسيم لمنتجاتها، وأن تحصل على الدعم من حكوماتها في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، من أجل تجنب القيود التجارية على منتجاتها البحرية التي تم صيدها قانونياً.

35- وفي عام 2015، رفعت فرقة عمل رئاسية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في الولايات المتحدة الأمريكية، توصياتها بشأن كيفية مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من خلال لوائح الاستيراد. وأدى ذلك إلى وضع خطة عمل لتعزيز وضع وإنفاذ برنامج تتبع قائم على المخاطر، لتتبع الأغذية البحرية من الصيد إلى السوق. ويهدف برنامج رصد الواردات الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية (2016) إلى عدم إعاقة تجارة المنتجات المنتجة قانونياً من خلال برنامج "التاجر الموثوق به"، ويهدف أيضاً إلى تحديد الواردات من الأغذية البحرية التي تم تحريفها قبل دخولها إلى سوق الولايات المتحدة الأمريكية. وتستند لائحة الولايات المتحدة الأمريكية، التي ستنفذ

⁵ القواعد التنظيمية للمجلس (المفوضية الأوروبية) رقم 1005/2008، ورقم 1224/2009، ورقم 1169/2011، ورقم 1379/2013.

في 1 يناير/كانون الثاني 2018، إلى تقييم المخاطر، مع إعطاء الأولوية لأعلى الأنواع قيمة تجارياً وللأنواع الأكثر عرضة لخطر الصيد الجائر. وقد تم تحديد ثلاثة عشر نوعاً من المأكولات البحرية ذات الأولوية لتنفيذ هذه اللائحة⁶.

الممارسات غير القانونية والغش

36- كما أن الطابع العالمي والديناميكي والمعقد لقطاع مصايد الأسماك يجعله عرضة أيضاً لعدد من الممارسات غير القانونية، سواء كانت متصلة بعمليات الصيد ذاتها، أو بجرائم ضريبية، أو غسل الأموال، أو ممارسات العمل غير القانونية، أو الغش التجاري من خلال سوء التوسيم عن قصد. ولا تخلق هذه الأنشطة، إذا سُمح لها بالاستمرار، منافسة غير عادلة في أسواق الأغذية البحرية العالمية وتكاليف اجتماعية عالية فحسب، بل إنها تنطوي أيضاً على إمكانية تعريض استدامة العديد من مصايد الأسماك في العالم إلى الخطر. كما أنها تمنع المجتمع ككل من الحصول على حصة منصفه من الفوائد الاقتصادية التي يولدها قطاع مصايد الأسماك.

37- وقد تم تحديد الأغذية البحرية على أنها ثالث أكبر فئة من فئات المخاطر للأغذية التي تنطوي على احتمالات الغش وفقاً للتحقيق الذي أجري في 57 بلداً، وقام بتنسيقه الإنترنت-اليوروبول في عام 2015⁷. وفي ورقة سياسات نشرها البرلمان الأوروبي في عام 2013، تم تحديد الأغذية البحرية على أنها الفئة الثانية الأكثر احتمالاً لخطر الغش⁸.

38- يُرتكب الغش في الأغذية البحرية عندما يتم وضعها عمداً في السوق، لتحقيق مكاسب مالية، بقصد خداع المستهلك. وهناك العديد من أنواع الغش في الأغذية البحرية التي يمكن أن تحصل في مراحل مختلفة من سلسلة الأغذية البحرية. ويمكن تقليص حالات الغش في الأغذية البحرية إلى شكلين أساسيين، وهما استبدال الأنواع وإساءة التوسيم.

39- يحدث استبدال الأنواع عندما يتم تبديل الأنواع البحرية الأقل قيمة أو الغير مرغوبة جداً على أنها أنواع أكثر تكلفة. وقد تتعرض الصحة العامة للخطر عندما تكون الأنواع المستبدلة غير صالحة ويحتمل أنها ضارة. كما أن استبدال الأنواع هو أيضاً وسيلة لإخفاء المنشأ الجغرافي للأغذية البحرية أو لتجنب الضرائب المفروضة على الأنواع ذات القيمة العالية. و"غسيل" الأسماك هو مصطلح يعطى للأغذية البحرية من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم التي يتم تسويقها وبيعها كمنتجات من مصايد للأسماك مشروعة.

40- ويمكن للعديد من حالات الغش أن تظل غير مكشوفة عندما لا يحدث ضرر جسدي أو إصابة لدى المستهلكين. وتستخدم الطرق الحديثة للكشف عن استبدال الأنواع أو سوء التوسيم المنهجين العلمية للطب الشرعي التي تستخدم الحمض النووي. ولا تستخدم سلطات مراقبة الأغذية هذه الأساليب بصورة روتينية، خاصة في البلدان النامية.

⁶ الأبالون، سمك القد الأطلسي، السلطعون الأزرق (الأطلسي)، سمك اللبوكة (ماهي ماهي)، غروب، ملك السلطعون (الأحمر)، سمك القد (المحيط الهادئ)، النهاش الأحمر، خيار البحر، أسماك القرش، الروبيان، سمك أبو سيف، التونة (الباكور، وبيغ آي، وسكيب جاك، والزعنفة الصفراء، والزعنفة الزرقاء).

⁷ www.europol.europa.eu/sites/default/files/documents/report_opson_v.pdf

⁸ www.europarl.europa.eu/

إصدار الشهادات

41- ظل إصدار الشهادات مسألة ذات أهمية كبرى في قطاع الأغذية البحرية، خلال فترة السنتين. وقد وسعت المخططات الدولية القائمة نطاق التغطية من حيث الأسواق وكذلك تغطية المنتجات، كما زادت الحصص الإجمالية للمنتجات المعتمدة لتصل إلى ما يقدر بنسبة 14 في المائة من مجموع إمدادات الأغذية البحرية. وكخطوة نحو الحصول على شهادة، يخضع عدد متزايد من مصائد الأسماك لما يسمى ببرامج تحسين مصائد الأسماك.

42- ويقوم تجار التجزئة وأصحاب العلامات التجارية في العديد من البلدان المتقدمة، بإدراج الشهادات كشرط في مواصفات منتجاتهم، مما يوفر حوافز قوية للمجهزين والمصدرين في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، للخضوع لعملية إصدار الشهادات. ويعبر عن تزايد الاهتمام، بما في ذلك في كثير من البلدان النامية، بوضع خطط وطنية تستند إلى معايير دولية ومتجذرة في الخطوط التوجيهية للتوسيم الإيكولوجي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة.

43- ولا تزال القضايا البيئية تشكل المحور الرئيسي لإصدار الشهادات، ولكن يتم النظر في القضايا الاجتماعية وقضايا العمل على نحو متزايد لإدراجها في الخطط الدولية والوطنية على حد سواء. ومن المرجح أن يتفاقم ذلك بعد نفاذ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 188 في عام 2016 والخطط التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن مصائد الأسماك الصغيرة النطاق في عام 2015.

44- بعد إطلاق أداة القياس التابعة للمبادرة العالمية بشأن استدامة الأغذية البحرية في مؤتمر الذكرى السنوية العشرين لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن مدونة السلوك، فيغو، أكتوبر/تشرين الأول 2015، مرت عدة مخططات رئيسية الآن بعملية قياس المؤشرات التابعة للمبادرة العالمية بشأن استدامة الأغذية البحرية، وتم الاعتراف بها. وقد تم تعزيز مبدأ التكافؤ بشكل أكبر من خلال إدراج اعتراف المبادرة العالمية بشأن استدامة الأغذية البحرية في متطلبات الشراء من قبل العديد من تجار التجزئة وأصحاب العلامات التجارية، في إعلان تتبع التونة 2020 في مؤتمر المحيطات في يونيو/حزيران 2017، والخطط التوجيهية للمصادر لدورة الألعاب الأولمبية الصيفية في طوكيو في عام 2020. ومع مرور الزمن، يمكن أن يؤدي ذلك إلى المزيد من الشفافية في سوق الأغذية البحرية، وانخفاض الحاجة إلى شهادات متعددة، وانخفاض تكاليف إصدار الشهادات للمنتجين والمجهزين على حد سواء.

المنتجات السمكية والأنظمة التجارية

45- في السيناريو التجاري المتعدد الأطراف، تواجه المفاوضات في منظمة التجارة العالمية بشأن جدول أعمال الدوحة للتنمية، اقتراحات مكتوبة ومواقف جديدة بشأن إعانات مصائد الأسماك باستمرار، تمهيداً للمؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية (11 إلى 14 ديسمبر/كانون الأول 2017، بوينس آيرس)، بما أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء في الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف الذي عقد في نيروبي في عام 2015.

46- واستكمالاً لولاية منظمة التجارة العالمية، دخلت أهداف التنمية المستدامة حيز التنفيذ في عام 2016 بمقصد محدد يتعلق بتنظيم إعانات مصايد الأسماك (14.6). ويحدد هذا المقصد الهدف المتمثل في حظر أشكال معينة من إعانات مصايد الأسماك المرتبطة بالصيد الجائر، والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بحلول عام 2020، مع التسليم بالحاجة إلى معاملة خاصة للبلدان النامية، وولاية منظمة التجارة العالمية لتنظيم هذه المسألة.

47- وفي هذا الإطار الشامل، كان هناك تقدم في المبادرات الدولية والإقليمية التي تسعى إلى دعم إنشاء ضوابط لدعم مصايد الأسماك. وفي هذا الصدد، أصدرت منظمة الأغذية والزراعة، بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، خلال الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عقد في يونيو/حزيران 2016، بياناً مشتركاً بشأن تنفيذ المقصد 14.6 لهدف التنمية المستدامة، يركز على ضرورة التخلص التدريجي من الإعانات الضارة بمصايد الأسماك والتنفيذ الفعال لاتفاق تدابير دولة الميناء. وشارك في هذا البيان المشترك أكثر من 90 بلداً عضواً، ومنظمات غير حكومية ومنظمات دولية أخرى.

48- وتدور المقترحات التي تجري مناقشتها حالياً في منظمة التجارة العالمية، والمناقشات المرتبطة بها، حول قضايا محددة يمكن معالجتها في القواعد المستقبلية لإعانات مصايد الأسماك، بما في ذلك المفاهيم الخاصة بالأسماك مثل الإفراط في الاستغلال، والقدرة المفرطة، ومصايد الأسماك الصغيرة والحرفية، والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

49- وبالنظر إلى خصوصية المصطلحات السمكية في المفاوضات التجارية، قدمت منظمة الأغذية والزراعة المساعدة التقنية إلى البلدان الأعضاء في عدة مناسبات. وفي جنيف، شاركت المنظمة بنشاط في تنظيم أنشطة إعلامية مشتركة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ودعم الدورات التقنية لفريق التفاوض المعني بالقواعد التابع لمنظمة التجارة العالمية، والمشاركة، بناءً على طلب البلدان، في اجتماعات جماعية لاطلاع البلدان الأعضاء على المفاهيم الخاصة بالأسماك، وصكوك المنظمة وعلاقتها المحتملة بأي قواعد ممكنة بشأن إعانات مصايد الأسماك. وفي نيويورك، عقدت منظمة الأغذية والزراعة بالمشاركة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أحداثاً جانبية بشأن إعانات تجارة الأسماك والإعانات لمصايد الأسماك، خلال مؤتمر المحيطات الذي عقد في يونيو/حزيران 2107.

50- وبالنسبة إلى المبادرات الإقليمية، اعتبر اتفاق الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية للمحيط الهادئ معلماً بارزاً من خلال إدراج أحكام محددة للقضاء على الإعانات التي تسهم في الصيد الجائر والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. ومع ذلك، نظراً للتغيرات الأخيرة في أطراف الاتفاق، لا يزال مستقبه غير مؤكد.